

قرار بشأن أولويات العمل في تنفيذ الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية

إن المؤتمر الدولي المعني بالسلامة الكيميائية،

وقد اجتمع في استكهولم من ٢٥ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ في مؤتمر دعا إلى عقده الرؤساء التنفيذيون لمكتب العمل الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية واستضافته حكومة مملكة السويد،

وقد اعتمد اختصاصات محفل حكومي دولي معني بالسلامة الكيميائية،

وإذ يلاحظ إقرار اجتماع الخبراء المعينين من الحكومات المعتود في لندن من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ لمجالات الأولوية لاستراتيجية دولية من أجل الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية،

وإذ يدرك التوصية الواردة في الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وأيئدها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٠/٤٧ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بدعم الجهود الوطنية والدولية دعماً كبيراً وذلك في المجالات البرنامجية الستة التالية:

- (أ) التوسع في التقييم الدولي للمخاطر الكيميائية والتعجيل به؛
- (ب) تنسيق تصنيف المواد الكيميائية وتمييزها بالبطاقات؛
- (ج) تبادل المعلومات بشأن المواد الكيميائية السامة ومخاطر المواد الكيميائية؛
- (د) إنشاء برامج للحد من المخاطر؛
- (هـ) تعزيز القدرات والطاقات الوطنية في مجال إدارة المواد الكيميائية؛

(و) منع الاتجار الدولي غير المشروع بالمنتجات السامة والخطرة؛

١- يعتمد التوصيات بشأن أولويات العمل من أجل التنفيذ الفعال للمجالات البرنامجية الستة المذكورة أعلاه حسبما بسطت في مرفق هذا القرار،

٢- يحث كل المشاركين في المحفل على التعاون إلى أقصى حد ممكن، ولا سيما على أساس إقليمي، في تنفيذ التوصيات المبينة في المرفق تنفيذًا فعالًا؛

٢- يقرر أن يقدم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه إلى الدورة التالية للمحفل.

المرفق أولويات العمل

مقدمة

- ١- بينما يبسط جدول أعمال القرن ٢١ الأهداف العامة للمجالات البرنامجية الستة واقتراحات لتنفيذها تبين التوصيات المعتمدة أولويات العمل الفوري والغايات التي ينبغي تحقيقها في الأجل الأطول. ويعلن جدول أعمال القرن ٢١ أن تنفيذه تنفيذا ناجحا هو في المقام الأول مسؤولية الحكومات، وبالتالي تتضمن التوصيات المقدمة، في المقام الأول، أولويات العمل بالنسبة للحكومات، ولكن عددا منها يتعلق بالأعمال التي يمكن بها للهيئات الدولية استحداث أدوات فعالة لكي تستخدمها الحكومات.
- ٢- وفي عدد كبير من الحالات يشكل التعاون الوثيق بين المنظمات الدولية والحكومات، وتطوير وتعزيز التعاون على المستوى الإقليمي، وسائل هامة لتعزيز نتائج الإجراءات الموصى بها إلى درجة كبيرة.
- ٣- وينبغي تشجيع التنفيذ الوطني للاتفاقات الدولية بشأن السلامة الكيميائية.
- ٤- وعلى المستوى الوطني يشكل التنسيق الكنؤ لأعمال القطاعات المعنية في مجال السلامة الكيميائية شرطا مسبقا ضروريا لتحقيق نتائج ناجحة. ومشاركة أرباب العمل والعمال مشاركة نشطة، وتعبئة القطاع غير الحكومي، ودعم حق المجتمع المحلي في المعرفة، عوامل هامة لزيادة السلامة الكيميائية.
- ٥- وقد قام بالكثير من الأعمال التي جرت لتعزيز السلامة الكيميائية عدد من هيئات الأمم المتحدة وبرامجها، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي، وعدد من البلدان، والصناعات، ونقابات العمال ومنظمات غير حكومية أخرى، مما تمخض عن كثير من الأدوات المفيدة لتحسين السلامة الكيميائية. وينبغي الترويج لتوسيع المعرفة بهذه الوسائل ولاستخدامها.
- ٦- ولا غنى لإدارة المواد الكيميائية إدارة سليمة من توافر معلومات كافية جيدة النوعية عن المسائل العلمية والتقنية والاقتصادية والقانونية. وتعاني البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية اقتصادية من مشاكل خاصة في هذا الشأن. وينبغي زيادة المساعدة التقنية الثنائية ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من أنواع الدعم بغية التعجيل بتنميتها.

- ٧- وثمة حاجة في جميع المجالات البرنامجية إلى التثقيف والتدريب، وينبغي تنسيق الجهود المبذولة لتلبية هذه الحاجة تنسيقاً دقيقاً، وينبغي التشديد على تدريب المدربين.
- ٨- وينبغي لأنشطة الحد من المخاطر أن تأخذ في اعتبارها كامل دورة حياة المواد الكيميائية، وينبغي تحقيق التكامل الوثيق بين الضوابط على المواد الكيميائية ومبادرات مكافحة التلوث. وينبغي تطبيق المنهج التحوطي حسبما وُصف في المبدأ ١٥ من إعلان ريو حيثما كان ذلك مناسباً.
- ٩- وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشاكل السلامة المهنية والصحة المهنية الناجمة عن المواد الكيميائية، ولا سيما لما فيه مصلحة حماية صحة العمال. يضاف إلى هذا أن بيانات الدراسات الوبائية وغير ذلك من البيانات القائمة على أساس الخبرة البشرية قد ثبتت دائماً قيمتها فيما يتعلق بمشاكل أخرى متصلة بالمواد الكيميائية.
- ١٠- وعند تحديد الأولويات لإدارة المخاطر، سيتوقف تنفيذها على قدراتفرادى البلدان في مجال إدارة المواد الكيميائية. وعند تحديد الأولويات للأنشطة الدولية، ينبغي إعطاء أولوية عالية للأنشطة التي لا يمكن فيها تحقيق الغايات إلا إذا جرى العمل على المستوى الدولي. وينبغي تعزيز الأنشطة المنضوية إلى زيادة الكفاءة والوفورات في التكاليف، مثل المشاركة في التقارير الكافية الجودة لتقييم المخاطر. وينبغي أن تكون الأولوية للانتهاء من الأعمال التي قطعت فيها المبادرات الهامة شوطاً كبيراً قبل البدء في أنشطة برنامجية جديدة.
- ١١- وينبغي رصد الإجراءات الرئيسية المضطلع بها من أجل تقييم التقدم المحرز.
- ١٢- والترتيب المتبع في عرض التوصيات التالية لا يشير إلى اختلاف في درجات أهميتها.

المجال البرنامجي ألف: توسيع نطاق التقييم الدولي للمخاطر الكيميائية والتعجيل به

- ١- ينبغي التعرف على الاحتياجات بالنسبة لمختلف أنواع تقييمات المخاطر الصحية والبيئية، والاتفاق على معايير تحديد الأولويات لمختلف أنواع تقييمات المخاطر، كما ينبغي، اعتماداً على هذه المعايير، أن توضع في أقرب وقت ممكن قائمة أولوية بالمواد الكيميائية التي يتعين تقييم مخاطرها بحلول عام ١٩٩٧، (بما في ذلك منها ما ينتج بأحجام كبيرة).
- ٢- ينبغي الاتفاق في أقرب وقت ممكن على مناهج متسقة لإجراء تقييمات المخاطر الصحية والبيئية والإبلاغ عن نتائجها. وينبغي لهذه البروتوكولات أن تقوم على أساس مبادئ متفق عليها دولياً كيمي

يتسنى الاستفادة بالكامل من تقييمات المخاطر التي تجريها السلطات الوطنية والهيئات الدولية على حد سواء.

٢- ينبغي إعداد قائمة جرد، قبل نهاية عام ١٩٩٤، بتقييمات المخاطر المزمع إجراؤها أو التي يجري إعدادها أو التي تمت بالفعل.

٤- ينبغي تشجيع دوائر الصناعة على توليد وتوفير البيانات اللازمة لتقييم المخاطر إلى أبعد مدى ممكن.

٥- ينبغي توليد بيانات عن تعرض الإنسان، وبيانات جيدة النوعية عن الآثار الصحية، من البلدان النامية.

٦- مع مراعاة نتائج الأنشطة الموصى بها في البندين ١ و ٢ والاستفادة على نحو كامل من التقييمات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها، ينبغي تقييم ٢٠٠ مادة كيميائية أخرى بحلول عام ١٩٩٧.

٧- في حالة بلوغ المرمى المذكور في البند ٦، ينبغي تقييم ٢٠٠ مادة كيميائية أخرى بحلول عام ٢٠٠٠.

٨- يلزم تنسيق ووصف المبادئ العامة لوضع مبادئ توجيهية لحدود التعرض، بما في ذلك تحديد عوامل أمان، وبنبغي للبلدان وضع مبادئ توجيهية لحدود التعرض بالنسبة للإنسان ولكل من الهواء والماء والتربة، فيما يتعلق بأكثر عدد ممكن من المواد الكيميائية، مع مراعاة جهود التنسيق والاستخدام الممكن لمثل هذه المبادئ التوجيهية.

٩- ينبغي تشجيع البحث والتطوير من أجل تحسين فهم آليات الآثار السيئة للمواد الكيميائية على الإنسان والبيئة.

١٠- ينبغي بذل المحاولات من أجل مواصلة الحد من استخدام الحيوانات الفقارية في اختبارات السمية وذلك بتشجيع تطوير طرق بديلة والتأكد من صلاحيتها واستعمالها.

المجال البرنامجي باء: تنسيق تصنيف المواد الكيميائية وتمييزها بالبطاقات

١- ينبغي تعزيز الأعمال التقنية الجارية بشأن معايير التصنيف لكي يتسنى وضعها في صورتها النهائية بحلول عام ١٩٩٧. وينبغي، بحلول عام ٢٠٠٠، الانتهاء من الأعمال المستمرة لتنسيق نظم التصنيف وإقامة نظم متسقة للإبلاغ بالأخطار، بما في ذلك التمييز بالبطاقات وصحائف بيانات الأمان.

٢- ينبغي للبلدان أن تؤمن إجراء مشاورات كافية بما يسمح ببلورة موقف وطني متسق بشأن تنسيق نظم التصنيف.

٣- ينبغي أن يُنشأ في وقت مناسب إطار دولي لترجمة نتائج الأعمال التقنية المتعلقة بتنسيق النظم إلى صك أو توصيات قابلة للتطبيق قانوناً على المستوى الوطني.

المجال البرنامجي جيم: تبادل المعلومات عن المواد الكيميائية السامة والمخاطر الكيميائية

١- ينبغي تعزيز شبكات تبادل المعلومات من أجل الاستفادة على نحو كامل من قدرات جميع المنظمات الحكومية والحكومية الدولية وغير الحكومية على نشر المعلومات.

٢- ينبغي مواصلة أنواع المعلومات المتبادلة وسبل تبادلها على حد سواء بما يلبي احتياجات أهم المجموعات التي تستخدمها، على أن يراعى على النحو المناسب الاختلاف في اللغات ومستويات المعرفة بالقراءة والكتابة.

٣- ينبغي، بحلول عام ١٩٩٧، جمع البيانات ذات الصلة المتاحة من الهيئات الدولية وتخزينها، إذا كان ذلك ممكناً من الناحية الاقتصادية، على اسطوانات لآزر ذات ذاكرة للقراءة فقط CD-ROM أو غير ذلك من الوسائل الالكترونية المناسبة، بالإضافة إلى توفير مرافق البحث والتحديث الملائمة.

٤- ينبغي تحديد مصادر المعلومات المفيدة في التصدي لحالات الطوارئ الكيميائية وتيسير الوصول سريعاً إلى تلك المصادر.

٥- ينبغي إنشاء شبكات إقليمية للتعاون وتبادل المعلومات في جميع الأقاليم في أقرب وقت ممكن.

٦- ينبغي إنشاء مؤسسات وطنية مسؤولة عن تبادل المعلومات بشأن المواد الكيميائية أو تعزيز مثل هذه المؤسسات، حسب الاحتياجات.

- ٧- ينبغي لجميع البلدان أن تُعين، بحلول عام ١٩٩٧، سلطات من أجل المشاركة في إجراءات الموافقة المستنيرة المسبقة.
- ٨- ينبغي استمرار العمل لتقييم وتناول المشاكل في تنفيذ إجراءات الموافقة المستنيرة المسبقة الطوعية ولتطوير صكوك دولية ملزمة قانوناً فيما يتعلق بهذه الإجراءات.
- ٩- ينبغي، بحلول عام ١٩٩٧، أن تقيم جميع البلدان المصدرة لمواد كيميائية خاضعة لإجراءات الموافقة المستنيرة المسبقة الآليات اللازمة، بما في ذلك أحكام التنفيذ والإنفاذ، لضمان ألا تجري عملية التصدير بما يتعارض مع قرارات البلدان المستوردة. وينبغي أيضاً للبلدان المستوردة إقامة الآليات الضرورية.
- ١٠- ينبغي في جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية اقتصادية توفير التدريب، بحلول عام ١٩٩٧، على تنفيذ "مبادئ لندن التوجيهية" وإجراءات الموافقة المستنيرة المسبقة.
- ١١- ينبغي تشجيع تعميم صحائف بيانات السلامة لكل المواد الكيميائية الخطرة الداخلة في التجارة، وفقاً لما تروج له مدونة القواعد الأخلاقية بشأن التجارة الدولية في المواد الكيميائية التي ووفق عليها مؤخراً.

المجال البرنامجي دال: إنشاء برامج للحد من المخاطر

- ١- في جميع البلدان، ينبغي الحد في أقرب وقت ممكن من المخاطر الكيميائية التي يسهل التعرف عليها ومكافحتها على حد سواء. وفي البلدان ذات الموارد الكافية ينبغي أن توضع وتنفذ دون تأخير خطط بشأن الحد إذا أمكن من سائر المخاطر الكيميائية. وعلى الصناعة، وفقاً لمبدأ "الملوث يدفع"، مسؤولية خاصة عن المساهمة في تنفيذ برامج الحد من المخاطر. وتعرض خبرة الحكومات وما أحرزته من تقدم في برامج الحد من المخاطر في تقرير بحلول عام ١٩٩٧ لكي يستخدم كأساس لتحديد الغايات بالنسبة لعام ٢٠٠٠.
- ٢- ينبغي تقييم جدوى وفائدة توسيع نطاق سجلات انبعاث الملوثات ونقلها ليشمل المزيد من البلدان، بما في ذلك البلدان الصناعية الجديدة، وإعداد تقرير في هذا الشأن بحلول عام ١٩٩٧.
- ٣- كأولوية خاصة ينبغي أن تطبق الصناعة في كل البلدان، بدون تأخير، مدونة القواعد الأخلاقية بشأن التجارة الدولية في المواد الكيميائية التي ووفق عليها مؤخراً.

٤- ينبغي تعزيز الجهود المبذولة لتشجيع استحداث واستخدام تكنولوجيا نظيفة فيما يتعلق بإنتاج واستخدام المواد الكيميائية.

٥- ينبغي للبلدان أن تستعرض استراتيجياتها المتعلقة بسلامة مبيدات الآفات بغية حماية صحة الإنسان والبيئة، بما في ذلك المياه السطحية والجوفية. وللمحد من مخاطر مبيدات الآفات ينبغي للبلدان أن تدرس تشجيع استخدام مبيدات آفات مناسبة أكثر أمانا إلى جانب تقليل استخدامها عن طريق اتباع ممارسات إدارية أفضل والأخذ بتكنولوجيات بديلة لمكافحة الآفات. وينبغي إعداد تقرير مرحلي في هذا الشأن بحلول عام ١٩٩٧.

٦- بحلول عام ١٩٩٧، ينبغي أن يكون ما لا يقل عن ٢٥ بلدا آخر قد نفذ نظاما لمنع الحوادث الصناعية الكبرى ووفقا للمبادئ الدولية مثل تلك الواردة في اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم ١٧٤) لعام ١٩٩٢ بشأن منع الحوادث الصناعية الكبرى، واتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة بشأن الآثار المترتبة عبر الحدود نتيجة للحوادث الصناعية، وما إلى ذلك.

٧- بحلول عام ١٩٩٧، ينبغي أن يكون ما لا يقل عن ٥٠ بلدا آخر قد أدخل أنظمة وطنية للتأهب والتصدي للطوارئ، بما في ذلك استراتيجية لتثقيف العاملين وتدريبهم، وذلك في جملة أمور بمعونة برنامج الوعي والتأهب لمواجهة الحوادث الصناعية على المستوى المحلي (APELL)، ومدونة منظمة العمل الدولية للممارسات المتعلقة بمنع الحوادث الصناعية الكبرى (١٩٩١).

٨- بحلول عام ١٩٩٧، ينبغي أن يكون ما لا يقل عن ٤٠ بلدا آخر قد أنشأ مراكز لمكافحة السموم وما يتصل بها من مرافق إكلينيكية وتحليلية وأن يكون قد تحقق تقدم طيب بشأن تنسيق نظم تسجيل البيانات في مختلف البلدان.

٩- ينبغي أيضا إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لإيجاد وإدخال بدائل مأمونة للمواد الكيميائية التي تتصل بها مخاطر كبيرة يتعذر التحكم فيها. وينبغي أيضا للحكومات والصناعات ومستخدمي المواد الكيميائية أن يستحدثوا، حيثما كان ذلك مجديا، مواد كيميائية جديدة أقل خطورة وعمليات وتكنولوجيات جديدة تمنع التلوث منعا فعالا.

١٠- مع الاعتراف بأن أنشطة الحد من المخاطر هي في المقام الأول مسؤوليات وطنية قد يتطلب الأمر أيضا برامج دولية للحد من المخاطر بالنسبة للمشاكل الدولية النطاق.